



حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي من منظور الفساد

2024

إعداد: رنا صلاح الدين

الفهرس

- 1.....المبحث الأول: حقوق الانسان من منظور الفساد
- 1.....المطلب الأول: ما هو الفساد؟
- 2.....المطلب الثاني: العلاقة بين الفساد وحقوق الانسان
- 4.....الفرع الأول: الإطار القانوني للعلاقة بين حقوق الإنسان والفساد
- 6.....الفرع الثاني: تأثير الفساد على حقوق الانسان
- 12.....المطلب الثالث: مقاربات تلقي الضوء على الترابط بين الفساد وحقوق الإنسان
- 16.....المبحث الثاني: النوع الاجتماعي من منظور الفساد
- 16.....المطلب الأول: العلاقة بين الفساد والنوع الاجتماعي (المساواة بين الجنسين)
- 17.....الفرع الأول: الإطار القانوني للعلاقة بين النوع الاجتماعي والفساد
- 18.....الفرع الثاني: مجالات الارتباط بين النوع الاجتماعي والفساد
- 21.....المطلب الثاني: تأثير الفساد على النوع الاجتماعي
- 22.....الفرع الأول: الأسباب التي قد تدعم فرضية أن النساء أكثر تأثراً بالفساد من الرجال
- 23.....الفرع الثاني: المجالات التي قد تتعرض فيها المرأة للفساد
- المطلب الثالث: تأثير النوع الاجتماعي على الفساد: "النساء كجزء من الحل نهج يراعي نوع الجنس
- 26.....لمكافحة الفساد"
- 28.....المراجع

المبحث الأول: حقوق الإنسان من منظور الفساد

المطلب الأول: ما هو الفساد؟

حدد القانون الفلسطيني لمكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته بأنه يعتبر فساداً الجرائم التالية:

1. الرشوة
2. الاختلاس
3. التزوير
4. استئثار الوظيفة
5. إساءة الائتمان
6. التهاون بأداء الواجبات الوظيفية
7. غسل الأموال
8. الكسب غير المشروع
9. المتاجرة بالنفوذ
10. إساءة استعمال السلطة
11. الوساطة والمحسوبية والمحاباة
12. عدم الإعلان عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب في المصالح
13. إعاقة سير العدالة.

مفهوم الفساد من المفاهيم التي لم تحظ بإجماع محدد ومُعترف به على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، رغم الاجتهادات التي كانت ولم تزال تولي أهمية لهذا الموضوع. إلا أن هناك اجتهادات في إدراج تعريف للفساد منها ما وضحته منظمة الشفافية الدولية والذي لاقى قبولاً دولياً حيث عرفته: بأنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مصالح خاصة بمعنى استخدام المسؤول لمنصبه من أجل الحصول على امتيازات لنفسه أو لجماعته على حساب المصلحة العامة (1) أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ارتأت تعداد الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص، والاختلاس بجميع الأشكال، والمتاجرة بالنفوذ،

(1) Transparency International: **what-is-corruption** <https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>. last accessed 17/11/2021 a 11:00

وإساءة استغلال الوظيفة، وغسل الأموال، والكسب غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى⁽²⁾.

كما سار المشرع الفلسطيني ومعظم التشريعات العربية المعنية بمكافحة الفساد مسار الاتفاقيات الأممية لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بعدم تعريف الفساد بشكل جامع مانع⁽³⁾، واكتفى بالإشارة إلى صور وأشكال الفساد.

على ضوء ما تقدم نرى أنه لا يوجد تعريف للفساد محدد يُجمع عليه الجميع، إلا أن معظم تعريفات الفساد تدور في دائرة السلطة والنفوذ وتتفق على أن الهدف الرئيس من الفساد إنما يتمثل في تغييب المصلحة العامة لصالح المنفعة الخاصة، مع تباين في طرق تحقيق تلك المنفعة. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فإنه ليقع من نافلة القول الحديث على أن الفساد إنما ينطوي على الكثير من الأفعال والمسلكات الإجرامية التي تؤدي حتماً إلى انتهاك حقوق الإنسان. لذلك ومن خلال هذه الدراسة سنعمل على تسليط الضوء على العلاقة التي تربط بين الفساد وانعكاساته على تمتع المواطن بحقوقه الأساسية.

المطلب الثاني: العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان

يعد الفساد أحد أكبر العوائق، محلياً وعالمياً، ليس فقط لإعمال حقوق الإنسان، بل يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأكملها. كما أن الفساد يؤدي إلى الاستيلاء على الأموال المخصصة للاستثمار في الخدمات العامة، كما وأن الفساد يعتبر عقبة هيكلية كونه يهدم هيبة القانون، ويشوه أنظمة العدالة

(2) عبد اللطيف، عادل (2004): "الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته"، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، بيروت، لبنان، ص 95.

(3) أحمد، أحمد محمد براك (2019): مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني والمقارن، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 27.

ويؤدي إلى الإفلات من العقاب، فيضعف الإطار المؤسسي ويشوه السياسات، وينال من قدرة الدول على تقديم الخدمات العامة.

كما أن الفساد يجعل أيضاً من الصعب جداً على الدول حماية بعض الحقوق الهامة التي لم يتضمنها القانون الدولي ولكنها مكفولة في العديد من الدساتير والقوانين الوطنية، والتي قد ينتهكها الفساد مثل الحق في بيئة نظيفة، كما يمكن أن يكون للفساد أيضاً تأثير ضار على السلام والأمن، وبالتالي تعزيز الظروف التي يزداد فيها خطر انتهاكات حقوق الإنسان⁽⁴⁾. ولذلك أصبح من الواضح أن الفساد يقوض التمتع بجميع الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان⁽⁵⁾، مما دفع المجتمع الدولي الى الاعتراف بأن هناك علاقة بين الفساد والتمتع بحقوق الإنسان⁽⁶⁾.

ومن الجدير بالذكر أن أكثر الفئات تأثراً بالنتائج الكارثية للفساد هي: المجموعات الضعيفة، مثل النساء أو الأطفال أو الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والفقراء والأشخاص المنتمين إلى أقليات. كون المجموعات المذكورة آنفاً بحاجة إلى رعاية خاصة، وتحديدًا في مجال الحصول على الخدمات العامة وخدمات الرعاية الاجتماعية⁽⁷⁾. حيث يؤثر الفساد على حقوق الإنسان وبشكل مضاعف على تلك المجموعات، من خلال تحويل الموارد المخصصة لمعالجة مشاكل هذه الفئات ومحاربة الفقر إلى جيوب الفاسدين من المسؤولين⁽⁸⁾، كما أن هنالك جماعات وأفراد معرضين لخطر انتهاكات حقوق الإنسان

(4) عبدالرحمن حقي، نجلاء(2021/09). "الفساد وحقوق الإنسان"، صحيفة مال/2021/09 . com/2021/09/11/17 م يوم الأربعاء الساعة 11 مساءً.

(5) Barkhouse, Angela, Hugo Hoyland and Marc Limon (2018). *Corruption: a human rights impact assessment*. Universal Rights Group and Kroll

(6) Raoul Wallenberg Institute of Human Rights and Humanitarian Law (RWI). *ANTI-CORRUPTION AND HUMAN RIGHTS - HOW TO BECOME MUTUALLY REINFORCING*. Roundtable 13-14 November 2017, Lund, Sweden -

(7) محمد، نقموش. أحمد، ميلوديه. (2018). الفساد محفز الانتهاك حقوق الإنسان (مقاربة جديدة) . مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. العدد 11، ص 406

(8) إبراهيم، نوال طارق. (2019). تأثير الفساد على تمتع الإنسان بحقوقه الأساسية، (جامعة بغداد، العراق). ص:4

بصفتهم مبلّغين عن المخالفات وشهودًا على أعمال الفساد ومشاركين في جهود مكافحة الفساد (9) وعليه فإن مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان مترابطان إلى حد كبير ولفهم هذه العلاقة والترابط فيما بينها من المفيد استعراض الأطر الدولية ومدى إشارتها لهذه العلاقة.

الفرع الأول: الإطار القانوني للعلاقة بين حقوق الإنسان والفساد

بدأت مع نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين الإضاءات على العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان تأخذ طابعاً جدياً، على الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد في العام 1948، وتبعه العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العام 1966. ولم نر في تلك الوثائق أي إدراج لمصطلح الفساد، وهذا ليس بالضرورة لعدم وجود علاقة بين حقوق الإنسان والفساد بقدر أن تلك العلاقة لم تكن ناضجة من حيث التأطير القانوني آنذاك وهذا ما يدل على أن موضوع الفساد ومكافحته بدأ يفرض ظلاله بقوة بعد إقرار الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد في العام 2003، والتي لم تتطرق بشكل مباشر إلى حقوق الإنسان دون إغفالنا أنها نصت على توفير الحماية للمبلغين والشهود وضحايا الفساد وضرورة تفعيلها في النظم الداخلية، بالإضافة لتطرقها إلى ضمانات وحقوق المتهمين في جرائم الفساد. وبهذا فإننا نجد نواة مهمة في العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان لدى هذه الاتفاقية، ناهيك عن تضمينها للعديد من الإثباتات لسيادة القانون الذي يرتبط وجوداً وعدمًا مع حقوق الإنسان (10).

(9) Inter-American Commission on Human Rights. Corruption and human rights: inter-American standards: approved by the InterAmerican Commission on Human Rights on December 6, 2019.P98

(10) خويرة، بهاء الدين مسعود. (2019). دور التعليم القانوني في مكافحة الفساد في ظل حتمية تمتع الإنسان بحقوقه الأساسية: "دراسة تأصيلية تطبيقية من منظور أكاديمي حقوقي". مجلة جرش للبحوث والدراسات. المجلد 20 العدد 2، ص 651

على المستوى الوطني: إن الربط بين حقوق الإنسان والفساد كان أفضل منه على المستوى الدولي، على الرغم من حداثة قيام السلطة الفلسطينية (1993)، إلى أن التنبه للعلاقة بين حقوق الإنسان والفساد كان حاضراً إلى حد ما، وينطلق هذا الفهم من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة (2003) والذي يأخذ حكم الدستور حيث يتوجب على كل القوانين عدم مخالفته، والذي تناول ضمن الباب الثاني الأحكام الضامنة لحقوق الإنسان وحياته العامة المواد (9-22) كالحق في المساواة وعدم التمييز، والحق في الحرية الشخصية، والحق في السلامة الجسدية، والضمانات المختلفة للمحاكمة العادلة، والحق في السكن، وحرية العقيدة والعبادة، وممارسة الشعائر الدينية، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الإقامة والتنقل، والحق في التعليم، والحق في العمل، والحق في المشاركة السياسية، والحق في البيئة وغيرها من الحقوق.

وبالعودة إلى الربط بين الفساد وحماية حقوق الإنسان؛ فإنه كما أشار تقرير مجلس حقوق الإنسان -

يظهر في جانبيين رئيسيين:

الجانب الأول: انتهاكات حقوق الإنسان المتأتية من فعل الفساد، بغض النظر إذا كان في إطار

الفساد المُجرم أو شكلاً من أشكال سوء السلوك الذي ينبغي أن يعتبر هو أيضاً من قبيل الفساد، بمعنى

"تأثير الفساد على حقوق الإنسان".

الجانب الثاني: يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن التدابير والإجراءات المتخذة لمكافحة

الفساد⁽¹¹⁾ "مكافحة الفساد مع صون حقوق الإنسان".

(11) اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، التقرير النهائي عن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان المقدم في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس المنعقدة في 5 كانون الثاني 2015، ص6

وبالإشارة إلى أن مكافحة الفساد مبنية على النهج الجنائي ومكملة للنهج القائم على حقوق الإنسان وبالتالي فهي أداة فعالة لتصحيح العواقب السلبية للفساد بالنسبة للفرد أو لمجموعات محددة أو للمجتمع بشكل عام، حيث إنه من منظور حقوق الإنسان، فإن الدول مطالبة ليس فقط بمقاضاة مثل هذه الجرائم ولكن أيضاً اتخاذ تدابير لمعالجة الأثر السلبي للفساد وبهذا المعنى، فإن منظور حقوق الإنسان لمكافحة الفساد وآثاره مكمّل للعدالة الجنائية وتماشياً مع هذا الفهم وبالرغم من أهمية عدم إغفال الجانب الثاني (انتهاك حقوق الإنسان بسبب تدابير مكافحة الفساد)، خاصة إذا طبقت أحكام الدعوى الجنائية في مكافحة الفساد، فإن هذه العلاقة تظهر بوضوح بالأثر السلبي للفساد على حقوق الإنسان ولذلك ستركز الدراسة على الجانب الأول من الربط بين الفساد وحماية حقوق الإنسان.

الفرع الثاني: تأثير الفساد على حقوق الإنسان

إن للفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة خاصة على البلدان النامية حيث تبلغ حوالي 1.26 تريليون دولار⁽¹²⁾ الأمر الذي يضعف موارد الحكومات وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وتقديم الخدمات وتحسين مستوى معيشة مواطنيها. فيما يلي سيجري نقاش الطرق التي ينتهك بها الفساد الحقوق الفردية (الجيلين الأول والثاني) التي تناولها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي بعض الحالات مثل هذه الانتهاكات أيضاً تعيق نيل الحقوق الجماعية (الجيل الثالث).

⁽¹²⁾UNDP: Goal 16: Peace, justice and strong institutions <https://www1.undp.org/content/brussels/en/home/sustainable-development-goals/goal-16-peace-justice-and-strong-institutions.html> last accessed 12/12/2021 a 10:30 H

أولاً: (الحقوق المدنية والسياسية)

الحق في المساواة وعدم التمييز

هنالك أربع سمات للترابط بين الفساد والتمييز وفقاً لتعريف لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للتمييز، أولاً: أعمال الفساد والتمييز "تميز أو تستبعد أو تفضل في جوهرها". ثانياً، للفساد والتمييز هدف وأثر تمييزي. ثالثاً: تشترك أفعال الفساد والتمييز بالأسباب في الممارسة (اللون، الجنس وما الى ذلك) رابعاً: يجب أن يؤدي التمييز والفساد إلى نتيجة محددة تتمثل في إبطال أو إعاقة الاعتراف المتساوي بحقوق الإنسان أو التمتع بها أو ممارستها بطرق تمنع الأفراد من ممارسة حق واحد أو أكثر. على سبيل المثال ينتهك الحق في المعاملة على قدم المساواة، عندما يُطلب من شخص ما دفع رشوة للحصول على خدمة عامة. في هذه الحالة، تلقى أولئك الذين لم يُطلب منهم رشوة معاملة أفضل، وانتهك الحق في المساواة للشخص الذي طُلب منه دفع رشوة⁽¹³⁾. وبإسقاط هذا الحديث على واقعنا الفلسطيني، فإننا نرى أن الجريمة التي تفتك في هذا الحق هي جريمة الوساطة والمحسوبية والمحاباة والتي تحتل ثاني أكبر جريمة من الجرائم بحسب بيانات هيئة مكافحة الفساد للعامين 2019-2020، ومن صورها الوساطة في التوظيف والحصول على المنح الدراسية التي تمس وتخدش بالحق في المساواة وعدم التمييز.

⁽¹³⁾International Council on Human Rights Policy (ICHRP) (2009). Corruption and Human Rights: Making the Connection. Geneva, Switzerland.P32-33

الحق في محاكمة عادلة وسبل الإنصاف الفعالة

يمكن تعريف الفساد في سياق النظام القضائي، على أنه "أفعال أو تجاوزات في استخدام السلطة العامة للمنفعة الخاصة لموظفي السلك القضائي، وتؤدي إلى إصدار قرارات قضائية غير سليمة وغير عادلة. وتشمل هذه الأفعال والتجاوزات الرشى والابتزاز والترهيب واستغلال النفوذ وإساءة استخدام إجراءات المحكمة لتحقيق مكاسب شخصية". يشمل هذا التعريف الأفعال التي تقوم بها جهات فاعلة في النظام القضائي (القضاء والشرطة والنيابة العامة). على سبيل المثال، قد يتم دفع رشوة للقاضي لاستبعاد الأدلة التي من شأنها أن تؤدي بخلاف ذلك إلى إدانة مجرم، أو يمكن رشوة الشرطة للتلاعب بالأدلة الجنائية. كما يمكن الدفع لأعضاء النيابة العامة لتجنب تقديم القضية أو لتقييم الأدلة بطريقة غير عادلة. أي جهة فاعلة داخل النظام القضائي تتصرف بطريقة فاسدة إذا مارست تأثيرًا غير مناسب تؤثر على نزاهة العملية القضائية. ومثل هذه الأعمال تعني انتهاكًا مباشرًا للحق في محاكمة عادلة⁽¹⁴⁾.

حقوق المشاركة السياسية

يمكن لأفعال الفساد أن تنتهك حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة حيث يتعارض الفساد مع العملية الانتخابية الحرة والنزيهة. كما أن الرشوة أو إساءة استخدام الوظائف أو المتاجرة بالنفوذ في العملية الانتخابية تتعدى على حرية التعبير عن إرادة الناخبين، وبالتالي تنتهك حقوق جميع

⁽¹⁴⁾International Council on Human Rights Policy (ICHRP) (2009). Corruption and Human Rights: Making the Connection. Geneva, Switzerland.P35-36

المواطنين، سواء كانوا ناخبين أو مرشحين. كما أن الفساد يؤدي الى عزوف المواطنين عن المشاركة العامة وفي الانتخابات كتأثير غير مباشر للفساد لممارسة هذا الحق. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالحق في المساواة في الوصول إلى مناصب الخدمة العامة. يمكن انتهاك هذا الحق عندما يتم الحصول على وظائف في الخدمة العامة من خلال وسائل فاسدة، مثل رشوة الشخص المسؤول عن التوظيف أو من خلال المحسوبية⁽¹⁵⁾.

ثانياً: (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

الحق في الغذاء

يعتبر الفساد أحد العوائق الاقتصادية السبعة الرئيسية التي تعوق أو تمنع أعمال هذا الحق كما أنه أحد أسباب انعدام الأمن الغذائي. يمكن للممارسات الفاسدة المتعلقة بحيازة واستخدام الأراضي والموارد الطبيعية أن تحد من توافر الغذاء وتنتهك هذا الحق. على سبيل المثال، إذا كانت الرشاوى مطلوبة لشراء أو الحصول على ترخيص لأراضي زراعية، فهذا قد يضر بالحصول على الغذاء. وقد يكون المواطنون معرضون لانتهاكات حقهم في الغذاء نتيجة المنتجات الغذائية الفاسدة عندما يتجاهل مسؤول حكومي شرط الحصول على ترخيص لإنتاج منتج غذائي سليم أو تنفيذ إجراءات التفتيش مقابل تلقي رشوة⁽¹⁶⁾.

⁽¹⁵⁾Bacio-Terracino, Julio, Corruption as a Violation of Human Rights (January 2008). International Council on Human Rights Policy, Forthcoming, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1107918> .P18-19

⁽¹⁶⁾International Council on Human Rights Policy (ICHRP) (2009). Corruption and Human Rights: Making the Connection. Geneva, Switzerland.P49-50

الحق في الصحة

يمكن هيكلة الفساد في القطاع الصحي على ثلاثة مستويات: الممارسات الفاسدة التي تحدث على مستوى إدارة الموارد المالية، على مستوى إدارة الإمدادات الطبية، أو على مستوى العلاقة بين العاملين في القطاع الصحي والمرضى. ومن أجل تحديد متى يمكن أن تُشكل الممارسات الفاسدة انتهاكًا للحق في الصحة، من المفيد اتباع الإرشادات التالية التي تشكل إطار عمل هذا الحق: توافر الخدمات الصحية وسهولة الوصول إليها وجودتها. على سبيل المثال، الفساد في شراء الأدوية يؤثر على توافر الأدوية. كما أنه عندما يُطلب من شخص يسعى للحصول على خدمة صحية رشوة من أجل تلقي العلاج، يتم انتهاك حقه في الصحة، لأن طلب الرشوة يقيد وصوله إلى الخدمات الصحية ويضعه في وضع عدم المساواة أمام المرضى الآخرين. إن أكثر أعمال الفساد انتشارًا التي تنتهك الحق في الصحة هي الرشوة في المستشفيات واختلاس الأموال والأصول المخصصة للخدمات الصحية. تؤثر معظم هذه الممارسات على توافر الخدمات الصحية وإمكانية الوصول إليها وجودتها، كما قد يُنظر إلى الدولة على أنها تنتهك واجبها في الوفاء بالحق في الصحة. عندما لا تقوم بمنع ومكافحة هذه الممارسات، بالتالي يؤدي الفساد إلى انتهاك واضح ومباشر للحق في الصحة⁽¹⁷⁾.

⁽¹⁷⁾Bacio-Terracino, Julio, Corruption as a Violation of Human Rights (January 2008). International Council on Human Rights Policy, Forthcoming, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1107918> .P23-27

الحق في التعليم

في معظم البلدان، يُعد قطاع التعليم أحد أكبر مكونات القطاع العام. وهذا يخلق فرصاً وحوافزاً للفساد الذي يحدث بأشكال عديدة وعلى جميع المستويات. ومن أشكال الفساد في هذا القطاع العطاءات المزورة للمناقصات واختلاس الأموال ورسوم التسجيل غير القانونية والتغيب والاحتيايل في الامتحانات (18).

إن العناصر الأساسية للحق في التعليم هي التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والقدرة على التكيف حيث تنتهك معظم الممارسات الفاسدة في قطاع التعليم عنصراً أو أكثر من هذه العناصر. قد يقيد الفساد الوصول إلى التعليم بعدة طرق منها عندما يُطلب من الآباء دفع رسوم للمُعلم للحصول على دروس خاصة إضافية (تغطي مواد من المناهج الأساسية التي يجب تدريسها خلال يوم دراسي) وأيضاً قد يؤدي إفساد إجراءات التوظيف إلى تعيين معلمين أقل كفاءة، مما يقلل من مستوى التعليم الذي يتلقاه التلاميذ، كما يؤثر الفساد في المشتريات على اقتناء المواد التعليمية والمباني والمعدات، وعادة ما يقلل من جودتها والفساد الذي يضر بجودة التعليم يؤثر على قبوله (وهذا يعني أن يكون شكل ومحتوى برامج التعليم مقبولاً للطلاب وأولياء الأمور من حيث الملاءمة الثقافية والجودة) (19)، كما أن وجود الوساطة والمحسوبية والمحاباة أو حتى الرشوة في المنح الدراسية تمس في الحق في التعليم وتكافؤ الفرص.

(18) Bacio-Terracino, Julio, Corruption as a Violation of Human Rights (January 2008). International Council on Human Rights Policy, Forthcoming, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1107918> .P27

(19) International Council on Human Rights Policy (ICHRP) (2009). Corruption and Human Rights: Making the Connection. Geneva, Switzerland.P55-56

المطلب الثالث: مقاربات تلقي الضوء على الترابط بين الفساد وحقوق الإنسان

بداية، وبالنظر الى أن جميع أشكال ممارسات الفساد قد يكون لها تأثير على حقوق الإنسان على المدى الطويل، فلا يمكن الاستنتاج أن فعلاً معيناً من أعمال الفساد ينتهك حقاً من حقوق الإنسان. وهذا يعني أنه من الضروري التمييز بين الممارسات الفاسدة التي تنتهك بشكل مباشر حقاً من حقوق الإنسان والممارسات الفاسدة التي تؤدي إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان (ولكن لا تنتهك حقاً ما)، وبين الممارسات الفاسدة التي لا يمكن عملياً إثبات وجود علاقة سببية بينها وبين انتهاك حق معين من الحقوق. فمثلاً فإن السلسلة السببية للأحداث التي تمتد من فعل الفساد إلى انتهاك حقوق الإنسان قد تصنف الانتهاكات الى (20):

مباشرة: بمعنى أن الفعل الفاسد نفسه يتعارض مع مضمون حق الإنسان على سبيل المثال، عندما يتم رشوة القضاة والمدعين العامين والمحامين، يتم انتهاك الحق في محاكمة عادلة بشكل مباشر.

غير مباشرة: أي الفعل الفاسد عامل أساسي في سلسلة الأحداث التي أدت إلى التعدي على حقوق الإنسان على سبيل المثال تعتبر رشوة الموظفين العموميين للسماح بالاستيراد غير القانوني للنفايات السامة، والتي يتم إيداعها بعد ذلك بالقرب من منطقة سكنية، أحد الأمثلة على انتهاك حقوق الإنسان بشكل غير مباشر. في هذا المثال، لم يكن الحق في الصحة والحق في بيئة نظيفة للأشخاص الذين يعيشون بالقرب من النفايات هدفاً للفساد، لكن الفساد سمح بحدوث هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

⁽²⁰⁾International Council on Human Rights Policy (ICHRP) (2009). Corruption and Human Rights: Making the Connection. Geneva, Switzerland.PP24-29

عن بعد: أي أن الفعل الفاسد بحد ذاته لا ينتهك حقوق الإنسان على سبيل المثال، يمكن أن يسبب الفساد في العملية الانتخابية مخاوفاً حول نزاهة نتائج الانتخابات ويمكن أن يؤدي إلى احتجاجات من الممكن أن يتم قمعها من قبل الدولة الأمر الذي يمكن أن يشعل سلسلة من الأحداث التي تؤدي إلى القمع العنيف للاحتجاجات من قبل قوات الشرطة - وهو انتهاك نهائي بعيد لحقوق الإنسان.

ونظراً لاختلاف التزامات الدول المترتبة على تعهداتها في مجال حقوق الإنسان، من المفيد تصنيف الانتهاكات الممكنة لحقوق الإنسان من جراء الفساد وفقاً للالتزامات المختلفة المفروضة على الدول الى (21):

آثار سلبية "فردية" ويتعلق بالفساد الذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حقوق الأفراد والأمثلة السابقة توضح ذلك.

آثار سلبية "جماعية" أي أن الفساد قد يؤثر في مجموعات معينة من الأفراد وتشمل هذه الفئة آثار الفساد التي لا تؤثر في الأفراد فقط، بل تؤثر أيضاً في مجموعات من الأفراد على سبيل المثال، عندما يطلب المسؤولون العموميون رشاي لتقديم الخدمات العامة، ويحددون مبلغاً لا تستطيع بعض الفئات الضعيفة أو المهمشة تحمله، مما يؤدي بالتالي إلى استبعاد هذه الفئات من الوصول إلى الخدمة.

آثار سلبية "عامة" ويعني ذلك أنه ثمة أثر سلبي على المجتمع ككل، على المستويين الوطني والدولي. على سبيل المثال الممارسات الفاسدة تقلص الموارد المالية المتاحة وهو ما يعني إعادة تخصيص الأموال

(21) اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، التقرير النهائي عن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان المقدم في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس المنعقدة في 5 كانون الثاني 2015، ص 8-9.

ومن ثم تقويض التزامات الدول تجاه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن أفعال الفساد تقوّض ثقة الناس في الحكومة، ومن ثم في النظام الديمقراطي وسيادة القانون.

ومع عدم أغفال حقيقة أن الدول لها التزام ثلاثي فيما يتعلق بحقوق الإنسان :وهذه الالتزامات تتجسد ب "الاحترام" و "الحماية" و "الوفاء". وعندما تغشل حكومة إحدى البلدان في استئصال الفساد، فإنها تخفق أيضا في تنفيذ التزاماتها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لرعاياها، ومن ثم فإن الفساد يقوض قدرة الدول للوفاء بالتزامها بدعم واحترام وحماية حقوق الإنسان للأفراد داخل نطاق سلطاتهم⁽²²⁾.

ومن الجدير بالذكر وفي سياق توضيح المقاربة الى أن ممارسة حقوق الإنسان أدت إلى تطوير معايير لقياس الوفاء بالحقوق الاجتماعية. وهي أربعة معايير: التوافر، وإمكانية الوصول، والمقبولية، والقابلية للتكيف وهذه المعايير تستخدم بشكل عام لتقييم تقديم الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والإسكان والغذاء ومياه الشرب التي يمكن استخدامها لإثبات تأثير الفساد السلبي على تقديم الخدمات العامة. كأن يتسبب في نقص التزويد، أو انخفاض الجودة، أو زيادة التكلفة، أو إهدار المواد، أو خلق نفقات ومشاريع وهمية، أو ببساطة تدمير الخدمة أو جعلها غير متوفرة⁽²³⁾.

وبالتركيز النهج القائم على حقوق الإنسان الذي يسعى إلى وضع الحقوق والمطالبات الدولية لحقوق الإنسان للناس (`` أصحاب الحقوق ``) والالتزامات المقابلة للدولة (`` الحامل للواجب ``) في قلب النقاش والجهود المبذولة لمكافحة الفساد على جميع المستويات، ودمج مبادئ حقوق الإنسان الدولية بما

(22) إبراهيم، نوال طارق. (2019). تأثير الفساد على تمتع الإنسان بحقوقه الأساسية، (جامعة بغداد، العراق)، ص.3.
(23) International Council on Human Rights Policy (ICHRP) (2009). Corruption and Human Rights: Making the Connection. Geneva, Switzerland.PP48-49

في ذلك عدم التمييز والمساواة، والمشاركة والإدماج، والمساءلة، والشفافية وسيادة القانون⁽²⁴⁾. ولغايات وضع المقاربة موضع الفهم العميق ينبغي التأكيد على أن النهج القائم على حقوق الإنسان يكمل نهج العدالة الجنائية في التعاطي مع الفساد، فتدابير مكافحة الفساد تركز أساساً على مقاضاة مرتكبي الجرائم الجنائية المرتبطة بالفساد. حيث لا ينبغي النظر في أثناء البحث عن الأثر السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان على أنه يقوّض جهود لمكافحة الفساد من خلال تطبيق القانون الجنائي. فالفساد جريمة، يجب ملاحقة مرتكبيها للحد من الفساد ومحاربتة. ومن هذا المنطلق، فإن منظور حقوق الإنسان في مكافحة الفساد وآثاره يتكامل مع النهج القائم على تطبيق القانون الجنائي⁽²⁵⁾ كما من الضروري الإشارة الى أن النهج القائم على حقوق الإنسان يركز الانتباه على كيفية خرق الدولة لالتزاماتها تجاه الجمهور بعدم حمايته من الفساد، وعلى الحاجة إلى توفير سبل الإنصاف من قبل الدولة. ومعالجة الفساد من خلال خطاب حقوق الإنسان يمتاز بأنه لا يركز على العواقب الاقتصادية والجنائية للفساد فحسب، بل يركز أيضاً على الضحايا وسبل إنصافهم، لاسيما أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة أو المهمشة، وقد يساعد في تمكينهم وتحويلهم إلى جهات فاعلة في مكافحة الفساد⁽²⁶⁾. كما يؤدي الى زيادة الشفافية والمشاركة والمساءلة التي تقضي لجعل الفساد مرئياً ويزكي وعي المجتمع بانعكاساته وبالتالي المزيد من الجهات الفاعلة التي تكافح الفساد الأمر الذي يدل على إدراك أن الاعتراف بالتححرر من الفساد " الحق في بيئة خالية من الفساد" يجب اعتباره حقاً من حقوق الإنسان الأساسية⁽²⁷⁾.

⁽²⁴⁾OHCHR,2013, The human rights case against corruption. p5. available at: [http:// www. Ohchr. Org](http://www.Ohchr.Org)

⁽²⁵⁾ اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، التقرير النهائي عن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان المقدم في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس المنعقدة في 5 كانون الثاني 2015.

⁽²⁶⁾ محمد، نقموش. أحمد، ميلودييه. (2018). الفساد محفز الانتهاك حقوق الإنسان (مقاربة جديدة) . مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. العدد 11، ص 410-408

⁽²⁷⁾ عويشات، حياة. بلحيمر، عمار. (2020). علاقة مكافحة الفساد بحقوق الانسان. مجلة حوليات جامعة الجزائر. العدد01، ص 352-344

المبحث الثاني: النوع الاجتماعي من منظور الفساد

المطلب الأول: العلاقة بين الفساد والنوع الاجتماعي (المساواة بين الجنسين)

يرتبط الفساد وعدم المساواة بين الجنسين ارتباطاً وثيقاً من جوانب كثيرة منها طبيعة تأثير الفساد وطرقه المختلفة على الرجال والنساء وجانب آخر يركز على حقيقة أن ممارساتهم وسلوكياتهم الفاسدة متباينة ومختلفة. كما تستند محاولة الفهم هذه الى أن عدم المساواة بين الجنسين يولد الفساد كما يؤدي الفساد إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين⁽²⁸⁾ وبالتالي يشكل الفساد عائقاً أمام المرأة للوصول الكامل إلى حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالرغم لما أكدته الأبحاث على أن الفساد يؤثر على الفقراء والفئات الضعيفة أكثر من غيرهم، وخاصة النساء، التي تمثل نسبة أعلى من فقراء العالم، إلا أنه ينبغي النظر الى أن النساء في سياق مكافحة الفساد لسن فقط ضحايا للفساد إنما هم أيضاً جزء من الحل. وعلى ضوء ما سبق نجد أن تآزر النوع الاجتماعي ومكافحة الفساد مسألة ضرورية إذا أردنا إيجاد استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد وتحقيق تنمية مستدامة، وهذا يتطلب فهم للعلاقة المعقدة بين النوع الاجتماعي والفساد كخطوة أساسية نحو تعزيز حقوق المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة العامة والتي ترتبط بحوكمة أفضل ومستويات أدنى من الفساد التي تؤكد العديد من الأدلة والتجارب في العديد من بلدان العالم⁽²⁹⁾. ولتوضيح هذه العلاقة من المفيد معرفة تطور الجهود الدولية للتصدي للفساد وجهود المساواة بين الجنسين من خلال استعراض الأطر الدولية ومدى إشارتها لهذه العلاقة.

⁽²⁸⁾ Gender and corruption. SIDA, 2015.p1

⁽²⁹⁾ Rheinbay, Janna, and Mare Chêne (2016). Gender and Corruption Topic Guide: Complies by the Anti-Corruption Helpdesk. Transparency International.p4

الفرع الأول: الإطار القانوني للعلاقة بين النوع الاجتماعي والفساد

بالرغم من أن جميع الموقعين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هم دول أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فإن الأخيرة لا تذكر كلمة "النوع الاجتماعي". ومع ذلك فإن نص الصك القانوني الوحيد الشامل لمكافحة الفساد لا يخلو تمامًا من الفكرة القائلة بأن الرجال والنساء معنيون على حد سواء. وكمثال على ذلك تشير أحكام التجريم الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل محدد إلى الرجال والنساء، على سبيل المثال: تنص المادة 15 بشأن رشوة الموظفين العموميين صراحة على أن الميزة غير المستحقة (أي الرشوة) تتعلق بالتأثير على الموظف العمومي من أجل "التصرف أو الامتناع عن القيام بفعل أثناء ممارسة واجباته الرسمية" وعلاوة على ذلك فإن مصطلح ومفهوم الميزة غير المستحقة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يهدف إلى "التطبيق على أوسع نطاق ممكن وأيضًا لتغطية الحالات التي يتم فيها تقديم عناصر غير ملموسة أو مزايا غير مالية (مثل المناصب الفخرية والألقاب أو المعاملة التفضيلية أو الخدمات الجنسية).

كما أن الاتفاقية تسعى إلى تشجيع المساواة بين الجنسين وهذا يمكن تفسيره في الفقرة 1 من المادة 7 التوظيف على أساس الجدارة من خلال اقتراح أن الدول الأطراف "تسعى إلى اعتماد وصيانة وتعزيز أنظمة لتعيين وتوظيف واستبقاء وترقية وتقاعد موظفي الخدمة المدنية على أساس ... معايير موضوعية مثل الجدارة والإنصاف والأهلية". يمكن القول على هذا النحو أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد توفر أساسًا لمراجعة ما إذا كانت عمليات تعيين الموظفين العموميين وترقيتهم تشجع المساواة بين

الجنسين. (30).

وبالاستناد الى ما سبق: نُجمل أن الاتفاقيات والصكوك الدولية لمكافحة الفساد تعزز وتشجع على المساواة بين الجنسين. وبالعودة للبحث في العلاقة وطبيعة الارتباط ما بين الفساد والنوع الاجتماعي، من المهم إثارة بعض الأسئلة التي قد تكون الإجابة عليها محاولة لفهم هذه العلاقة خاصة في ظل أن الأبحاث والدراسات والسياسات لم تُولِ اهتمامًا كافيًا للتأثيرات المتبادلة بين الفساد والنوع الاجتماعي، لذا من المهم التساؤل: هل تعاني النساء من الفساد أكثر من الرجال؟ هل تواجه النساء أشكالاً مختلفة من الفساد عن الرجال؟ هل النساء يمارسن الفساد أكثر من الرجال، أم أن الموضوع له علاقة بالمنصب والسلطة وليس بالجنس؟ هل يمكن أن تكون النساء جزء من الحل في المعركة الأوسع ضد الفساد؟ هل الإجابات على هذه الأسئلة تدعم التغييرات في سياسة مكافحة الفساد؟ هذه أسئلة متعددة تجد طريقها في مساحة التفاكر في التأثيرات المتبادلة: ما بين تأثير النوع الاجتماعي على الفساد وتأثير الفساد على النوع الاجتماعي.

الفرع الثاني: مجالات الارتباط بين النوع الاجتماعي والفساد

من أجل شرح الارتباطات بين النوع الاجتماعي والفساد، من المفيد فهم تصورات النساء ومواقفهن وسلوكهن تجاه الفساد لتشمل المجالات الرئيسية للنقاش حول موضوع النوع الاجتماعي والفساد ما يلي:

⁽³⁰⁾UNODC, the time is now: addressing the gender dimensions of corruption, VIENA ,2020, p110, pp58-63

1) التنشئة الاجتماعية؛ 2) الرغبة في المخاطرة. 3) فرص الفساد. هذه التفسيرات جوهرية في النقاش المتطور حول كيفية تأثير النوع الاجتماعي على الفساد ولماذا.

أولاً: التنشئة الاجتماعية

يركز التفسير الأول والأكثر شيوعاً في العلاقة بين الفساد والنوع الاجتماعي على الاختلافات في التنشئة الاجتماعية للأدوار بين الجنسين⁽³¹⁾ حيث تُعد المعايير الاجتماعية، المدعومة بالأحداث التاريخية والقيم الثقافية عوامل رئيسة عند تقييم الروابط بين النوع الاجتماعي والفساد في السياقات الوطنية المختلفة، إذ يركز مؤيدو دور الجنس في التنشئة الاجتماعية على ربط أشكال مختلفة من الأنوثة بالنقاء والصدق والجدارة بالثقة. وترجم بصفتنا بالغبين هذه الانطباعات - أو الصور النمطية - إلى آراء حول ما إذا كانت النساء أقل فساداً وأقل عرضة للفساد من الرجال⁽³²⁾. وعلى مدى العقدين الماضيين ظهر قدر كبير من الأعمال والدراسات التي وجدت اختلافات منهجية في الخصائص السلوكية حسب الجنس. الفرضية الأساسية التي اقترحتها هذه الأدبيات هي أن الرجال أكثر توجهاً نحو الفرد (الأناية) من النساء وبالتالي فإن النساء ستكون أقل عرضة للتضحية بالصالح العام لتحقيق مكاسب شخصية (مادية). ونتيجة لذلك، يمكن أن تكون، بشكل عام، أقل عرضة للسلوك غير النزيه والفساد⁽³³⁾. ولذلك يمكن القول نتيجة للتنشئة الاجتماعية، غالباً ما تكون النساء أقل عرضة للفساد من الرجال.

⁽³¹⁾ Dollar, David, Raymond Fisman, and Roberta Gatti (1999). [Are Women Really the 'Fairer' Sex? Corruption and Women in Government](#). *The PPR on Gender and Development Working Paper Series*, No. 4. Washington, DC: The World Bank: Development Research Group.p1

⁽³²⁾ UNODC, the time is now: addressing the gender dimensions of corruption, VIENA ,2020, p110, pp20-23

⁽³³⁾ Dollar, David, Raymond Fisman, and Roberta Gatti (1999). [Are Women Really the 'Fairer' Sex? Corruption and Women in Government](#). *The PPR on Gender and Development Working Paper Series*, No. 4. Washington, DC: The World Bank: Development Research Group.p1-2

ثانياً: الرغبة في المخاطرة

يركز التفسير الثاني على الأنماط المختلفة من المواقف والسلوكيات بين الرجال والنساء من خلال الاختلافات في سلوكيات المخاطرة، بحجة أن النساء أكثر تجنباً للمخاطر بسبب أدوارهن الاجتماعية، ومما يعهد إليهن برعاية الأطفال وكبار السن في الأسرة.

كما يبدو أن النساء أكثر عرضة للعقاب والمخاطر التي ينطوي عليها الفساد بسبب التمييز بين الجنسين في الحياة العامة. ونتيجة لذلك، فإن النساء تشعر بضغط أكبر للتوافق مع الأعراف والقوانين القائمة حول الفساد، وبالتالي في البيئات المهنية، هن أقل رغبة للانخراط في الفساد خوفاً من التعرض للاعتقال وفقدان الوظائف. حيث أكدت تجارب الفساد هذه الفرضية، ووجدت أن النساء تميل إلى الاستجابة بشكل مضاعف لخطر الاكتشاف⁽³⁴⁾.

ثالثاً: فجوة فرص الانخراط في الفساد

يوفر هيكل الفرصة للفساد المبني على النوع الاجتماعي تفسيراً آخر خاصة في ظل ازدهار الفساد في الشبكات التي تتشكل على أساس الثقة. بمعنى لكي تقوم شبكة أو مجموعة من الأفراد بعمل أي نشاط غير قانوني أو مرفوض على نطاق واسع يجب أن تكون هناك ثقة قوية داخل المجموعة وقد يكون من الأسهل إنشاء هذه الثقة وتعزيزها بين الأشخاص الذين لديهم قاسم مشترك، ألا وهو نفس النوع الاجتماعي، كما أنها تتشكل على أساس علاقات المحسوبية أو على أساس العلاقات السياسية. تماماً

⁽³⁴⁾ Rheinbay, Janna, and Mare Chêne (2016). Gender and Corruption Topic Guide: Complies by the Anti-Corruption Helpdesk. Transparency International.p5

كما هو الحال مع الرجال (35)، ولذلك تعتبر الروابط المتداخلة بين هذه التركيبات الاجتماعية والآليات المؤسسية التي تؤثر عليها هي الأكثر أهمية في فهم ما إذا كانت المرأة تتخبط في الفساد أم لا. والدراسات والتجارب العملية تُشير إلى أن النساء تُستبعد من فرص الانخراط في الأنشطة الفاسدة أو الاستفادة منها، سواء بسبب كونهن وافدين جدد نسبيًا على هذه العلاقات والشبكات، أو بسبب القيود الثقافية التي تمنع النساء من التعامل مع الرجال من غير الأقارب، أو بسبب قلة وصولهن إلى الشبكات (36). كما أن من الأسباب الأخرى التي تقلل من فرص انخراط النساء بالفساد هو الأدوار المحددة اجتماعيًا للجنسين، حيث غالبًا ما تركز معاملات النساء خارج الاقتصاد الرسمي، مما يحد من تفاعلهن مع الفساد وبالتالي تزيد فجوة الفرصة للانخراط بالفساد. وتماشيا مع هذا الاتجاه من التفكير، هناك أمثلة على مشاركة النساء في الفساد عندما تتاح لهن الفرص للقيام بذلك وبالتالي قد تكون النزاهة دالة على الفرص أكثر من كونها دالة على نوع الجنس وهناك القليل من الأدلة على أن المرأة ستتصرف بطريقة أقل فسادًا إذا تمكنت من الوصول إلى مراكز صنع القرار أو المناصب الإدارية في القطاعين العام والخاص (37).

المطلب الثاني: تأثير الفساد على النوع الاجتماعي

لماذا يُعتقد أن الفساد يسبب معاناة أكبر للنساء من الرجال خاصة في ظل حقيقة أن الفساد يؤدي الجميع بطرق متنوعة ويقلل الثقة في المؤسسات والثقة بين الناس وكلاهما من أسس الديمقراطية والاقتصاد الفعال؟ ومع ذلك هناك عدة أسباب للاعتقاد بأن الفساد له تأثير سلبي أكبر على النساء بشكل عام أكثر

(35) UNODC, the time is now: addressing the gender dimensions of corruption, VIENA ,2020, p110, p36

(36) Hossain, Naomi, Jessica J. Hughes, and Celestine Nyamu Musembi (2010). Corruption Accountability and Gender: Understanding the Connections. Primers in Gender and Democratic Governance. UNDP and UNIFEM.p

(37) Rheinbay, Janna, and Mare Chène (2016). Gender and Corruption Topic Guide: Complies by the Anti-Corruption Helpdesk. Transparency International.p6

منه على الرجال⁽³⁸⁾. كما يُعد الارتباط والسببية والتقاطعات أمرًا أساسيًا لفهم الآثار النسبية للفساد على النساء، حيث تُشير الأدلة بشكل عام إلى أن تأثير الفساد على النوع الاجتماعي يرتبط ويتقاطع بأدوار الجنسين في المجتمع وعدم المساواة الاجتماعية والتمييز⁽³⁹⁾.

الفرع الأول: الأسباب التي قد تدعم فرضية أن النساء أكثر تأثرًا بالفساد من الرجال

1. أحد أسباب التأثير السلبي غير المتناسب للفساد على النساء هو أن النساء تشكل غالبية فقراء العالم و بالنظر الى أن الفساد يقوض من قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، وبالاستناد الى أن الفقراء هم اللذين يعتمدون على الخدمات العامة وفي السياقات التي أصبحت فيها الرشوة شرطًا أساسيًا للوصول إلى الخدمات والحقوق والموارد، وأن لدى النساء الفقيرات موارد أقل لاستخدام المدفوعات غير الرسمية للوصول إلى الخدمات أو دوائر النفوذ ويمكن في كثير من الأحيان "الحرمان" من الوصول إلى الخدمات بسبب عدم القدرة على دفع الرشوى⁽⁴⁰⁾.

2. سبب آخر للتأثير المتفاوت للفساد على النساء هو أنها تميل إلى الوصول إلى بعض خدمات

الدولة أكثر من الرجل، وذلك بسبب طبيعة دورها الإنجابي والرعاي⁽⁴¹⁾.

⁽³⁸⁾ Boehm Frédéric, and Erika Sierra (2015). The gendered impact of corruption: Who suffers more - men or women? U4 Brief, no. 9 (August). Bergen, Norway: U4 Anti-Corruption Resource Centre, Chr. Michelsen Institute.p

⁽³⁹⁾ UNODC, the time is now: addressing the gender dimensions of corruption, VIENA ,2020,pp42-47

⁽⁴⁰⁾ Hossain, Naomi, Jessica J. Hughes, and Celestine Nyamu Musembi (2010). Corruption Accountability and Gender: Understanding the Connections. Primers in Gender and Democratic Governance. UNDP and UNIFEM,pp7-8

⁽⁴¹⁾ UNODC, the time is now: addressing the gender dimensions of corruption, VIENA ,2020,p43

3. انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة لدى النساء إحصائيًا، مما يؤدي غالبًا إلى نقص نسبي في معرفة الحقوق والاستحقاقات في الخدمات والبرامج العامة، فهذا ما يجعلها أكثر عرضة للابتزاز وإساءة استخدام القوانين⁽⁴²⁾.

4. بسبب اختلال توازن القوى والاختلاف في المشاركة في الحياة العامة مقابل الحياة المنزلية وبالتالي يُنظر إلى النساء على أنهن أهداف أسهل في السياقات التي تتمتع فيها بسلطة اجتماعية واقتصادية أقل (وبالتالي أقل قدرة على الانتصاف) من الرجال⁽⁴³⁾.

الفرع الثاني: المجالات التي قد تتعرض فيها المرأة للفساد

إن الأدلة على حدوث وتكلفة الفساد بالنسبة للنساء - والنساء الفقيرات على وجه الخصوص - نادرة؛ فقط حوالي خمس الأدوات المستخدمة بشكل شائع لقياس الفساد تأخذ بعين الاعتبار بشكل صريح النوع الاجتماعي والفقير. على سبيل المثال، البيانات المتعلقة بدفعات الرشوة بشكل عام ليست مصنفة حسب الجنس وبوجود العديد من التحديات في تطوير بيانات كمية موثوقة حول كيفية تأثير الفساد على النساء بالضبط⁽⁴⁴⁾. ولفهم تأثير الفساد على النساء بشكل أفضل، من المفيد أن نتناول المجالات التي يتفاوت فيها تأثير الفساد على النساء والرجال حيث يحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية الأخرى أربع مجالات متشابهة تتعرض فيها المرأة للفساد: (1) عند الوصول إلى الخدمات الأساسية (2)

⁽⁴²⁾ Hossain, Naomi, Jessica J. Hughes, and Celestine Nyamu Musembi (2010). Corruption Accountability and Gender: Understanding the Connections. Primers in Gender and Democratic Governance. UNDP and UNIFEM.p8

⁽⁴³⁾ UNODC, the time is now: addressing the gender dimensions of corruption, VIENA ,2020,p43

⁽⁴⁴⁾ Hossain, Naomi, Jessica J. Hughes, and Celestine Nyamu Musembi (2010). Corruption Accountability and Gender: Understanding the Connections. Primers in Gender and Democratic Governance. UNDP and UNIFEM.p8

أثناء الانخراط في السياسة⁽³⁾ في الحالات التي يتم فيها انتهاك حقوق المرأة (4) الإهمال و / أو سوء الإدارة⁽⁴⁵⁾.

أولاً : عند الوصول إلى الخدمات الأساسية

أثر الفساد في تقديم الخدمات العامة على النساء أكثر من الرجال بسبب الضعف الشديد للنساء اللواتي تعيش ضمن حدود الفقر، وكون النساء تتولى المسؤولية عن رعاية الأطفال والمسنين وأن المرأة في بعض مراحل الحياة لديها أيضًا احتياجات أكبر للخدمات الصحية، خاصة في سنوات الإنجاب حيث يحتاجون إلى الحصول على الرعاية الصحية قبل وأثناء الحمل وبعد الولادة. وفي هذه الحالات وفي أثناء محاولتها الحصول على هذه الخدمات، قد تتعرض المرأة للفساد، على سبيل المثال قد تكون على شكل رشوة، من قبل مقدمي الخدمات الصحية في مراحل مختلفة من احتياجات الرعاية الصحية الخاصة بالنساء.

وقد تتعرض النساء والفتيات لممارسات الفساد عند الحصول على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والكهرباء)، والتوثيق (التراخيص، والإقامة وأوراق الخاصة باستصدار الهوية الشخصية)، وتطبيق القانون.

علاوة على ذلك، يؤدي الفساد إلى تقليص الإيرادات العامة في كثير من الأحيان مما يؤدي إلى خفض الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية ومزايا الأسرة والخدمات الاجتماعية الأخرى. وهذا من شأنه

⁽⁴⁵⁾ Gender and corruption. SIDA, 2015.p2-3

أن يقوض بشكل خطير رفاهية النساء والأطفال الذين يعتمدون أكثر على مثل هذا الخدمات التي تقدمها الدولة.

ثانياً: أثناء الانخراط في السياسة

إن الأحزاب السياسية الفاسدة تخلق بيئة غير عادلة للمسؤولات الذين هم أقل انخراطاً في شراء الأصوات أو الحصول على ترقية من خلال العلاقات الشخصية. ونتيجة لذلك، فإن الثقافات السياسية التي لا تقوم على الجدارة تحد من وصول المرأة إلى عملية صنع القرار في الحكومة والنظام السياسي. كما يؤثر الفساد أيضاً على تمكين المرأة في مجالات مختلفة، حيث تصطدم النساء في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي بالفساد عند البحث عن عمل أو متابعة أعمالهن الخاصة، مما يشكل عائقاً أمام قدرتهن على كسب الدخل أو الحفاظ على أعمالهن. ولأن النساء يشكلن جزءاً كبيراً من القطاع غير الرسمي، حيث يميل الفساد إلى أن يكون أكثر تشيئاً، فمن المرجح أن تكون المرأة تحت ضغط مستمر للتعرض للفساد، وبالتالي يفقدون إيراداتهم التي حصلوا عليها بشق الأنفس أو حتى سبل العيش.

ثالثاً: في الحالات التي يتم فيها انتهاك حقوق المرأة بشكل مباشر

تقوض أنظمة إنفاذ القانون الفاسدة حماية حقوق المرأة والنهوض بها بموجب القانون. وغالباً ما تشمل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المنتهكة (الزواج والطلاق ومزاعم الزنا والاعتصاب وحضانة الأطفال والاتجار بالبشر والميراث وحقوق الملكية والاستقلال المالي).

تعزز الهيئات القضائية الفاسدة الممارسات التمييزية وبالتالي تفشل في حماية حقوق الإنسان وتحديداً حقوق المرأة، وذلك يعود إلى حقيقة صعوبة وصولها إلى الموارد وبالتالي فإن أي قضية تتعلق بالتمييز

ترفعها في المحكمة من المرجح أن يتم رفضها إذا كان المدعى عليه يستطيع رشوة المدعين العاميين و / أو القضاة.

رابعاً: الإهمال و / أو سوء الإدارة

تشكل النساء والفتيات نسبة أكبر من اللاجئين والمشردين في بلدان الصراع وما بعد الصراع، أو في حالات الكوارث الطبيعية. على سبيل المثال في الحالات التي يكون فيها معظم عمال الإغاثة وقوات حفظ السلام من الرجال، تظهر فرص لإساءة استخدام السلطة، وتعريض النساء والفتيات الضعيفات للاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال ومن الأمثلة التي تم رصدها فضائح "الجنس مقابل الغذاء".

المطلب الثالث: تأثير النوع الاجتماعي على الفساد: "النساء كجزء من الحل نهج يراعي نوع الجنس لمكافحة الفساد"

يمكن أن تؤدي مكافحة الفساد إلى تحسين فرص المرأة ونوعية حياتها مع عدم إغفال حقيقة أن البلدان التي ترتفع فيها معدلات المساواة بين الجنسين تعاني من مستويات منخفضة من الفساد، بينما يوفر عدم المساواة بين الجنسين أرضاً خصبة للفساد. نظراً لأن المساواة بين الجنسين ومكافحة الفساد متشابكان بشكل وثيق ويعزز كل منهما الآخر، فإن النظر في أبعاد النوع الاجتماعي على الفساد يمكن أن يساعد في تصميم آليات فعالة لمكافحة الفساد.

في حين أنه من المهم إشراك الرجال، لأنهم أكثر وعياً بكيفية عمل النظام ويمتلكون أدواراً في النظام السياسي والمسؤولية الاجتماعية، هناك إجماع متزايد على أهمية إشراك المرأة في الحياة العامة خاصة

في الأمور الحاسمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مكافحة الفساد وتصميم سياسات مكافحة الفساد المستجيبة للنوع الاجتماعي والمراعية لمنظور النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، كنساء تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل نظام القيم لأي مجتمع وللأجيال القادمة، ولا سيما من خلال تربية أطفالهم، ولديهم مساهمة مهمة في بناء مستدام لأنظمة النزاهة.

كما يمكن اتخاذ عدد من الخطوات للتخفيف من أثر الفساد على النوع الاجتماعي وتعزيز السياسات العامة التي تعالج كلا من عدم المساواة بين الجنسين والفساد، بحيث تشمل الاعتراف بأشكال الفساد التي تؤثر على النساء أكثر من غيرها. ونظرًا لأن الفساد في تقديم الخدمات يؤثر على النساء بشكل أكبر في ظل أهمية دورهم كمقدمات للرعاية، وبالتالي يحرمهم وأسرهم من الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية، ولذلك فإن زيادة مشاركة المرأة في جهود مكافحة الفساد ينظر إليه كجزء من الحل في محاربة الفساد والحد منه. بالإضافة إلى ضرورة أن تكون مراعاة الفوارق بين الجنسين محورًا مهمًا في جميع برامج ومبادرات مكافحة الفساد⁽⁴⁶⁾.

⁽⁴⁶⁾ Rheinbay, Janna, and Mare Chêne (2016). Gender and Corruption Topic Guide: Compiles by the Anti-Corruption Helpdesk. Transparency International.p8-9

المراجع

المراجع العربية:

1. عبد اللطيف، عادل (2004): "الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته"، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، بيروت، لبنان.
2. حمد، أحمد محمد براك (2019): "مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني والمقارن، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
3. عبد الرحمن حقييل، نجلاء (2021/09). "الفساد وحقوق الإنسان"، صحيفة مال .
<https://www.mal.com/2021/09/>تاريخ الزيارة: 17 نوفمبر 2021، الساعة 11:00 مساءً.
4. إبراهيم، نوال طارق (2019). "تأثير الفساد على تمتع الإنسان بحقوقه الأساسية." جامعة بغداد، العراق، ص:4.
5. خويرة، بهاء الدين مسعود. (2019). "دور التعليم القانوني في مكافحة الفساد في ظل حتمية تمتع الإنسان بحقوقه الأساسية: دراسة تأصيلية تطبيقية من منظور أكاديمي حقوقي." مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد 20 العدد 2، ص 651.
6. محمد، نعموش أحمد، ميلوديه (2018). "الفساد: محفز الانتهاك لحقوق الإنسان (مقاربة جديدة)." مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، ص 406.
7. اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. (2015). "التقرير النهائي عن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان"، تم تقديمه في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس المنعقدة في 5 كانون الثاني 2015، ص 6.

1. Barkhouse, Angela, Hugo Hoyland, and Marc Limon (2018). "Corruption: A Human Rights Impact Assessment." Universal Rights Group and Kroll.
2. Bacio-Terracino, Julio. "Corruption as a Violation of Human Rights" (January 2008). International Council on Human Rights Policy, Forthcoming. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1107918>. P18–19, P23–27, P27.
3. Boehm Frédéric, and Erika Sierra (2015). "The Gendered Impact of Corruption: Who Suffers More – Men or Women?" U4 Brief, no. 9 (August). Bergen, Norway: U4 Anti-Corruption Resource Centre, Chr. Michelsen Institute.
4. Dollar, David, Raymond Fisman, and Roberta Gatti (1999). "Are Women Really the 'Fairer' Sex? Corruption and Women in Government." The PPR on Gender and Development Working Paper Series, No. 4. Washington, DC: The World Bank: Development Research Group. P1, P1–2.
5. Hossain, Naomi, Jessica J. Hughes, and Celestine Nyamu Musembi (2010). "Corruption Accountability and Gender: Understanding the Connections." Primers in Gender and Democratic Governance. UNDP and UNIFEM.
6. International Council on Human Rights Policy (ICHRP) (2009). "Corruption and Human Rights: Making the Connection." Geneva, Switzerland. P32–33, P35–36, P49–50, P55–56, PP24–29, PP48–49.

7. OHCHR (2013). "The Human Rights Case Against Corruption." P5. Available at: <http://www.ohchr.org>.
8. Raoul Wallenberg Institute of Human Rights and Humanitarian Law (RWI). "Anti-Corruption and Human Rights – How to Become Mutually Reinforcing." Roundtable, 13–14 November 2017, Lund, Sweden.
9. Rheinbay, Janna, and Mare Chêne (2016). "Gender and Corruption Topic Guide: Compiled by the Anti-Corruption Helpdesk." Transparency International. P4, P5, P6, P8–9. SIDA. (2015). "Gender and Corruption." P1–3.
10. UNODC. (2020). "The Time is Now: Addressing the Gender Dimensions of Corruption." Vienna. P110, PP20–23, PP42–47, PP58–63.
11. UNDP: "Goal 16: Peace, Justice and Strong Institutions," <https://www1.undp.org/content/brussels/en/home/sustainable-development-goals/goal-16-peace-justice-and-strong-institutions.html>. Last accessed on December 12, 2021, at 10:30 AM.